



أطلقت الحكومة السودانية وعودا بقرب استقرار عملتها (الجنيه) أمام العملات الأجنبية، وسط تشكيك من جانب خبراء اقتصاديين، ومطالبات بإصلاح اقتصادي حقيقي.

وفي 5 يناير/ كانون الثاني 2018، توقع رئيس مجلس الوزراء السوداني، وزير المالية "معتز موسى"، انخفاض أسعار الدولار قريبا بصورة واضحة أمام الجنيه.

وقال "موسى" في مؤتمر صحفي، إن الحكومة السودانية دخلت في اتفاقيات لم يعلن عن تفاصيلها- ستساهم في انخفاض أسعار الدولار.

محافظ البنك المركزي السوداني "محمد خير الزبير"، وعد مؤخرا بحدوث استقرار في سعر صرف الجنيه أمام الدولار، من خلال موارد جديدة ستدخل خزينة البلاد خلال العام الجاري، تشمل رسوم نقل وتصدير نפט الجنوب عبر الأراضي السودانية.

تأتي الوعود الحكومية، على وقع اندلاع مظاهرات منذ 19 ديسمبر/ كانون الأول الهاضي في عدة مدن سودانية، تشمل الخرطوم، احتجاجا على تدهور الأوضاع الاقتصادية.

وبحلول 9 يناير/ كانون الثاني الجاري، أعلنت الحكومة السودانية ارتفاع قتلى الاحتجاجات إلى 21 قتيلا، فيما تقول منظمة العفو الدولية إن عدد القتلى 37.

ويعاني المواطن من أزهارات شملت الخبز والطحين والوقود وغاز الطهي، بعد ارتفاع سعر الدولار لينتجاوز حاجز الـ 60 جنيها في الأسواق الموازية (غير الرسمية) رغم أن سعره رسميا يعادل 47 جنيها.

وعود غير كافية

يرى المهلل الاقتصادي السوداني "محمد الناير" أن التوقعات والوعود بإحداث استقرار في أسعار صرف الجنيه السوداني تبدو "غير كافية حتى الآن". وتتساءل "الناير" في حديثه للناضول، عن طبيعة الاتفاقيات التي تحدثت عنها الحكومة السودانية، وقالت إنها ستعمل على خفض أسعار الدولار بالنسبة للسوق غير الرسمية. وأوضح أن الأسواق الرسمية للعملة بالبلاد، ستراقب الكشف عن هذه الاتفاقيات حتى تستطيع أن تحدد بناء عليها أسعارها. وتتابع: لن يكون هناك انخفاض أو استقرار لسعر الصرف حتى نهاية الربع الأول من العام الجاري، وإذا كان هناك نتيجة فستظهر بعد انقضاء النصف الأول من العام. وأضاف: الاعتقاد على الرفع والقروض والتسهيلات، لن يعمل على خلق سعر صرف مستدام ولا بد من إجراءات أخرى مصاحبة. وشدد على أهمية أن تجتهد الحكومة السودانية في "إزالة العقبات أمام الصادرات غير البترولية، حتى تساهم بشكل واضح في ميزان المدفوعات".

### صعب التحقيق

الصحفي السوداني المتخصص في الشؤون الاقتصادية، "أبو القاسم إبراهيم" يؤكد أن الوعود الحكومية باستقرار سعر الصرف "ليست أمراً جديداً ويصعب تحقيقها". وقال "إبراهيم" في حديثه للناضول، إن الوعود الحكومية تقوّم على أشياء افتراضية مثل الحصول على ودائع خليجية من دولتي السعودية والإمارات. وأضاف أن الوعود الخليجية، حال صدقها، فلن يتم الوفاء بها إلا بعد فترة زمنية أقصاها شهرين منذ الآن.

وطالب بوجود سياسات واضحة وحقيقية لإصلاح الوضع الاقتصادي الداخلي، دون الاعتماد على الهنح والقروض، ومن أهمها محاصرة الدولار ومكافحة تهريب الذهب.

## مصدر النقد الأجنبي

ويعول السودان على الذهب كهوورد للنقد الأجنبي، بعد فقدانه لثلاثة أرباع عائداته النفطية بسبب انفصال جنوب السودان.

واحتل السودان المرتبة الثالثة أفريقيا في إنتاج الذهب، بعد جنوب إفريقيا وغانا في 2017، وتتوقع الحكومة وصوله إلى المرتبة الأولى خلال هذا العام.

وبدأت معاناة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية مع انفصال جنوب السودان في 2011، بعد فقدان الخرطوم لثلاثة أرباع الوارد النفطية، التي تمثل 80% من موارد النقد الأجنبي و50% من إيرادات الخزينة العامة.

## موارد كبيرة

ويعاني السودان من أزمت اقتصادية مزمنة، رغم امتلاكه مقومات زراعية هي الأكبر في المنطقة العربية، بواقع 175 مليون فدان صالحة للزراعة، بجانب مساحة غابية تقدر بحوالي 52 مليون فدان (الفدان يعادل 4200 متر مربع).

كما يتمتع السودان بـ102 مليون رأس من الهاشية، وتحركة في مراعي طبيعية، تُقدر مساحتها بـ118 مليون فدان، فضلا عن معدل أقطار سنوي يزيد عن 400 مليار

متر مكعب.

بيد أن هذه الثروات لم تستغل على مدى 63 عامًا، عقب نيل السودان استقلاله من الاحتلال الإنجليزي في 1956.

وأعلنت الحكومة السودانية في موازنة 2019، عدم رفع الدعم للسلع الأساسية، وعدم إضافة أية أعباء ضريبية أو جهركية جديدة.

وارتفع الدين الخارجي للسودان إلى نحو 56 مليار دولار في نهاية 2018، مقابل نحو 52 مليار دولار في نهاية 2017، وفقا لبيانات رسمية.

وتتوقع الحكومة السودانية تحقيق معدل نمو 5.1% في 2019، وأن ينخفض عجز الموازنة إلى 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع 3.7% في 2018.

المصدر | المناضول